الأمم المتحدة

A/68/341

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقَدّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٧ بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين (A/67/323). وقد تولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنسيق التقرير الحالي، وهو يشمل المعلومات التي وردت من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية وملازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، وبرنامج الأغذية العالمي، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً. ويستند التقرير أيضا إلى تقارير مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية.

250913 240913 13-43783 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – ابتلت أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير بحالات طوارئ متعددة ومعقدة ناجمة عن التشرد[(١)]. فقد اضطر مئات الآلاف من الناس إلى الفرار من منازلهم بحثا عن السلامة إما داخل بلدانهم أو عبر الحدود، نتيجة أعمال العنف التي اندلعت في شمال مالي المنكوب بالجفاف، ونشوب القتال من جديد في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، واستمرار النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان. وفي الوقت نفسه، استمر تدفق اللاجئين الصوماليين بأعداد كبيرة إلى إثيوبيا وكينيا، وذلك بالرغم من التطورات السياسية المشجِّعة في الصومال.

٢ – وبحلول نهاية عام ٢٠١٢[(٢)]، كان هناك ما يقارب ٢,٨ مليون لاجئ في أفريقيا، وهو عدد يزيد قليلا عن أعدادهم في السنة السابقة، ويمثلون ربع مجموع اللاجئين في العالم. وبينما عاد زهاء ٠٠٠ ٢٦٧ لاجئ إلى ديارهم، بمن فيهم العديد ممن عاشوا لفترة طويلة في المنفى، فقد اضطر ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠٠ شخص إلى الفرار من بلدانهم. والبلدان الخمس التي تستضيف غالبية اللاجئين في أفريقيا، هي كينيا (٠٠٠ ٥٦٥)، وإثيوبيا (٠٠٠ ٣٧٦)، وتشاد (٠٠٠ ٣٤٧)، وأوغندا (٠٠٠ ١٩٨)، وجنوب السودان (٠٠٠ ٢٠٢).

٣ – وتم إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجيات حلول شاملة للاجئين في الحالات التي طال أمدها، أتاح إمكانية نزع صفة اللاجئ عن الأنغوليين والليبريين، وعن الروانديين في بعض البلدان. وبدعم من المجتمع الدولي، عاد حوالي ٠٠٠ ٣٥ لاجئ بوروندي يقيمون في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بلدهم، الأمر الذي مكّن الحكومة التنزانية من إغلاق مخيم اللاجئين في متابيلا.

٤ – وارتفع عدد المشردين داخليا جرّاء العنف والنزاعات في أفريقيا إلى ١٠,٤ ملايين شخص في عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٧,٥ في المائة عن عام ٢٠١١. ونَقَضت هذه الزيادة الانخفاض في عدد الأشخاص المشردين داخليا الذي كان قد بدأ في عام ٢٠٠٤. ففي حين عاد حوالي ١,٣ مليون من المشردين داخليا إلى ديارهم خلال العام، فقد تشرَّد نحو ٢,٤ مليون شخص حديثا. وما زالت أفريقيا تستضيف حوالي ثلث عدد المشردين داخليا

(١) يقصد بأفريقيا في هذا التقرير أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) تشير الإحصاءات عن اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين عادة، ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى الأرقام المتاحة حتى نهاية عام ٢٠١٢ التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. والإحصاءات عن المشردين داخليا هي تقديرات مأخوذة من تقرير مركز رصد التشريد الداخلي، المعنون لمحة شاملة في عام ٢٠١٢: المشردون داخليا نتيجة النزاع والعنف، وتقديرات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

في العالم، والبلدان الرئيسية المتأثرة هي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢,٧ مليون شخص)، والسودان (٢,٢ مليون شخص)، والصومال (١,٣ مليون شخص).

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، دخلت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا) حيّز النفاذ. وواصلت مفوضية اللاجئين بذل الجهود لمساعدة الحكومات في مجالي تحويل أحكام الاتفاقية إلى قانون وطني، وتطوير أطر وطنية لمنع حدوث تشرد داخلي، وإدارته وإيجاد حلول له.

٦ - ووفقا لخدمة التتبّع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قُدِّمت خلال عام ٢٠١٢ تبرعات تزيد قيمتها عن ٣,٥ بلايين دولار استجابة للنداءات الإنسانية الخاصة بأفريقيا. وهذا يشمل مبلغا تقارب قيمته ٢٨٥,١ مليون دولار تم تخصيصه من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. واستخدم الجزء الأكبر من الأموال في أنشطة تهدف لمساعدة اللاجئين السودانيين الذين دخلوا جنوب السودان هربا من العنف وشحّ المواد الغذائية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وكذلك في معالجة الوضع الإنساني المتدهور في مالي.

٧ - وساعد الصندوق في تمكين الاستجابة في الوقت المناسب لحالات الطوارئ، إضافة إلى توفير موارد للبرامج المخصصة للاجئين والمشردين داخليا غير الممولة بشكل كافٍ. وقد تلقى ٥١ بلدا مساعدة من الصندوق، منها ٣١ بلدا في أفريقيا. وتم تخصيص نحو ٢٥ في المائة من التمويل في أفريقيا للغذاء و ١٦ في المائة للأنشطة المتعلقة بالصحة. وحصلت العمليات في جنوب السودان على ما يزيد عن ٤٠ مليون دولار، وهو يمثل ما يزيد عن ١٤ في المائة من مجموع مخصصات الصندوق لأفريقيا في عام ٢٠١٢.

ثانيا - نظرة إقليمية عامة

ألف - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٨ - ما زالت منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي المنطقة دون الإقليمية التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في القارة. حيث كان يوجد فيها في نهاية عام ٢٠١٢ ما يقرب من مليوني لاجئ وطالبي اللجوء، مقارنة مع ما يزيد عن ١,٧ مليون في العام السابق. وكانت الغالبية منهم يعيشون في المنفى لسنوات عديدة، وبعضهم كان يعيش في المنفى لعقود، ولا سيما في إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا.

السودان

٩ - بحلول منتصف عام ٢٠١٣، كان ما يقدر بـ ٤,٤ ملايين نسمة بحاجة إلى مساعدة إنسانية في السودان، ولا سيما في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، بمن فيهم ما يقرب من ١,٤ مليون من المشردين داخليا يعيشون في ٩٩ مخيما. ونتيجة لتزايد التنافس على الموارد الشحيحة، اشتدت حدة الصراع العرقي خاصة مع توافر الأسلحة الصغيرة بسهولة، وأدت الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة إلى تشريد نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٣. وبينما أتاح الاستقرار النسبي الذي شهدته بعض أجزاء دارفور لما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد داخلي إمكانية العودة إلى ديارهم، فإن الصراع على أحد مناجم الذهب في شمال دارفور أدى إلى تشريد حوالي ١٢٠ ٠٠٠ شخص في أوائل عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب العنف في وسط دارفور بفرار ٣٠ ٠٠٠ لاجئ إلى جنوب شرق تشاد، في حين عاد ما يقرب من ١٩ ٠٠٠ من مواطني تشاد إلى بلدهم الأصلي. وفي منطقة أبيي المتنازع عليها، لا يزال ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ شخص مشردين بسبب أعمال العنف التي وقعت في عام ٢٠١١.

١٠ - ويعيش ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ لاجئ إريتري في شرق السودان، وبعضهم يقيمون هناك منذ مدة تزيد عن ٤٠ عاما. وما زال اللاجئون يصلون إلى شرق السودان قادمين من إريتريا، بمن فيهم ٤٠٠ من الأطفال غير المصحوبين. وخلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٣، انخفض عدد الوافدين من عدد يزيد عن ٢ ٠٠٠ وافد في الشهر في عام ٢٠١٢ إلى عدد يتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ وافد في الشهر. وما زال الاتجار بالإريتريين وتهريبهم عبر شرق السودان إلى الخرطوم ومصر وغيرهما من الوجهات، يمثل مصدر قلق بالغ. وخلال عام ٢٠١٢، ارتفع عدد عمليات الخطف بشكل ملحوظ. وقد سجّلت مفوضية اللاجئين ٣٣٨ حادثة من هذا القبيل ولا يزال ٣٧ شخصا من هؤلاء في عداد المفقودين.

١١ - وأنشأت مفوضية شؤون اللاجئين وحكومة السودان مركز استقبال على الحدود لتحديد طالبي اللجوء ونقلهم بأمان إلى مخيمات اللاجئين. وزادت الحكومة وجودها في المخيمات وأنشأت لجنة أمنية بغرض تحسين التنسيق بين قوات الأمن الموجودة في المنطقة. وانخفض عدد الحوادث المبلّغ عنها في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣، إلى ٤٦ حادثة. ومع ذلك، تعتقد الوكالات العاملة في المنطقة أن الحوادث المبلَّغ عنها لا تمثل سوى جزء صغير من العدد الفعلي للأشخاص المختطفين أو المتجَّر بهم.

جنوب السودان

١٢ - بحلول منتصف عام ٢٠١٣، وصل إلى جنوب السودان ما يزيد عن ٠٠٠ ١٩٠ لاجئ قادمين من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي البداية ظل كثير منهم على مقربة من الحدود في مناطق معرضة للفيضانات وغير آمنة بتاتا. وبينما انتقل حوالي ٠٠٠ ١٨٠ لاجئ في ولاية أعالي النيل من جَمام إلى مخيم كايا، ظل ما يزيد عن ٠٠٠ ٧١ لاجئ في ولاية الوحدة مقيمين في ييدا. وعرّضهم وجودهم في المنطقة الحدودية إلى مخاطر جدية فيما يتعلق بالحماية، بما في ذلك التجنيد الإجباري. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيعهم على الانتقال إلى المخيم المنشأ حديثا في أجونغ ثوك لم ينتقل منهم سوى ٦٠٠ ١ لاجئ لغاية منتصف عام ٢٠١٣.

١٣ - ونظرا للموقع النائي لأماكن تواجد اللاجئين ولافتقارها للبنى التحتية، ظل إيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك الأماكن صعبا وباهظ التكاليف. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن تغطي المؤن من المواد الغذائية ومواد الإغاثة الأساسية اللازمة لحوالي ٠٠٠ ٢٣٠ لاجئ، التي تم تخزينها سلفا قبل بدء موسم الأمطار، احتياجاتهم حتى نهاية السنة، وأن تساعد على تجنب عمليات النقل الجوي الباهظة التكاليف.

١٤ - ووفقا للإحصاءات التي جمعتها مجموعة الحماية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، كان هناك بحلول نهاية عام ٢٠١٢ زهاء ٠٠٠ ٢٤٠ مشرد داخلي في البلد. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، تشرد ٠٠٠ ٥٩ شخص آخر في أرجاء خمس ولايات، ولا سيما في ولايتي أعالي النيل وجونقلي. ونظرا للقيود الأمنية، فإنه من الصعب تقييم احتياجات المشردين داخليا بشكل دقيق، وتزويدهم بالمساعدة الإنسانية اللازمة. وقد مشى كثير من الناس لمسافات طويلة عبر مناطق خطرة بحثا عن ملجأ في إثيوبيا أو أوغندا أو كينيا. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، كان قد فرّ ما يقارب ٠٠٠ ٦٣ من مواطني جنوب السودان إلى تلك البلدان الثلاثة جراء أعمال العنف في جونقلي.

الصومال

١٥ - أعلنت الأمم المتحدة نهاية ظروف المجاعة في جنوب الصومال، في أوائل عام ٢٠١٢ بالرغم من أن حوالي ٢,٧ مليون شخص ظلوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية في العام التالي. وفي الوقت نفسه، تحسَّن الأمن تدريجيا في أجزاء من الصومال، وتم افتتاح مجمّع الأمم المتحدة المشترك في مقديشو، ونقل العديد من الوكالات مكاتبها من نيروبي إلى العاصمة الصومالية. ومع ذلك، لا يزال وصول العاملين في المجال الإنساني صعبا، ولا سيما في المناطق الريفية في جنوب ووسط الصومال. فقد قُتل اثنا عشر من عمال الإغاثة في الصومال في عام ٢٠١٢،

واستمرت الهجمات على العاملين في المجال الإنساني في عام ٢٠١٣، بما في ذلك الهجوم على مجمع الأمم المتحدة المشترك الذي أودى بحياة ثمانية أشخاص.

١٦ - وظل حوالي ١,١ مليون صومالي مشردين داخليا في النصف الأول من عام ٢٠١٣، في حين كان هناك ما يزيد عن مليون لاجئ في إثيوبيا وجيبوتي وكينيا واليمن. ولم تتهيأ بعد الظروف المواتية للعودة الطوعية بأعداد كبيرة إلى معظم المواطن الأصلية نظرا لاستمرار حالة الاضطراب فيها ولقلة الفرص المتاحة لكسب الرزق. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، قدمت مفوضية شؤون اللاجئين مساعدات لحوالي ٥٠٠ ٣ أسرة من المشردين داخليا الذين عادوا من مقديشو إلى قراهم الأصلية في منطقتي باي وشابيلي.

١٧ - وعاد ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠ صومالي من تلقاء أنفسهم إلى بلدهم من إثيوبيا والمملكة العربية السعودية وكينيا واليمن، في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣. ويُقترح حاليا نهج مؤلف من أربع مراحل للعودة تبدأ بتقديم المساعدة للاجئين الذين يعودون من تلقاء أنفسهم. والخطوة التالية ستكون تطبيق مشروع رائد يهدف إلى مساعدة مجموعات من اللاجئين على العودة إلى عدد من الأماكن المختارة في الصومال التي تعتبر آمنة ومستقرة. ومع تحسُّن الأوضاع في الصومال، سيتبع تلك الخطوة تقديم تسهيلات محسنة، والخطوة الأخيرة ستتمثل في تعزيز الإعادة إلى الوطن.

إثيوبيا

١٨ - بلغ عدد اللاجئين الجدد القادمين إلى إثيوبيا والمسجلين لديها في عام ٢٠١٢ ما يزيد عن ٠٠٠ ٨٧ لاجئ ليصل بذلك العدد الإجمالي للاجئين في البلد لما مجموعه ٠٠٠ ٣٧٦ لاجئ في نهاية العام، معظمهم من إريتريا، وجنوب السودان، والسودان، والصومال.

١٩ - وحققت الجهود المنسّقة تحسينات كبيرة في الخدمات الصحية والتغذوية في جميع مخيمات اللاجئين البالغ عددها ١٨ مخيما. وعلى الرغم من أن الحالة الصحية والتغذوية في مخيم دولو آدو لا تزال هشة، فقد تحسّنت بشكل ملحوظ مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١١. ففي عام ٢٠١٣، كانت معدّلات الوفيات أقل من عتبة الطوارئ، مما يدلّ على استقرار حالة السكان. وتحسّنت الحالة التغذوية للأطفال دون السنتين من العمر بفضل أنشطة الوقاية وبرامج التغذية. وافتتح في دولو آدو مخيم سادس لإيواء اللاجئين الجدد من الصومال.

٢٠ - وخلال عام ٢٠١٢، استمر وصول اللاجئين الإريتريين إلى منطقة تيغري بمعدل وسطي يقارب ٨٠٠ شخص في الشهر. وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٣، ارتفعت بشدة معدلات وصول اللاجئين، حيث بلغت ٧٠٠ ١ شخص في الشهر، مما استلزم افتتاح مخيم رابع في تيغري. وما زال العدد الكبير للقاصرين غير المصحوبين مصدر قلق بالغ. وأطلقت في إثيوبيا، على غرار ما جرى في السودان، حملات لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٩، بدأت حكومة إثيوبيا بتطبيق ”سياسة المساعدة في الخروج من المخيمات“ على اللاجئين الإريتريين القادرين على إعالة أنفسهم. وقد استفاد من هذه السياسة لغاية الآن ما يقرب من ٢٥٠ ٣ لاجئا إرتيريا، بمن فيهم حوالي ٣٠٠ ١ طالب يدرسون في الجامعات في مختلف أنحاء البلد. وبدأت الحكومة بتوسيع نطاق هذه السياسة ليشمل اللاجئين من جنسيات أخرى.

كينيا

٢٢ - لا تزال كينيا البلد الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في القارة الأفريقية، حيث تستضيف ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠٧ من اللاجئين وطالبي اللجوء، ومعظمهم من الصومال وكذلك من إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وشهد عام ٢٠١٢ الذكرى السنوية العشرين لوجود مخيم داداب. ويعتبر هذا المخيّم أكبر مجمّع للاجئين في العالم، ويتألف من خمسة مخيمات، ويؤوي قرابة ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ. وقد أدّت أعمال العنف في جنوب السودان إلى زيادة في عدد اللاجئين في مخيم كاكوما تصل إلى ٠٠٠ ١٠٠ شخص، وهو رقم يتخطى بكثير الطاقة الاستيعابية القصوى للمخيم البالغة ٠٠٠ ٨٠ شخص.

٢٣ - وفي كانون الأول ديسمبر ٢٠١٢، أصدرت الحكومة توجيها تأمر بموجبه بالتوقف عن استقبال وتسجيل طالبي اللجوء في المناطق الحضرية، وتطلب منهم الانتقال إلى مخيمي داداب وكاكوما. وأعرب المجتمع الدولي عن المخاوف بشأن الحماية والأثر الإنساني المترتب على تلك السياسة، وناشد الحكومة بأن تسمح للاجئين بأن يلتمسوا الحماية في المدن. ذلك أن حياة الآلاف من اللاجئين الذي كانوا قد استقروا وعاشوا بصورة نظامية في المراكز الحضرية، وتعليم أبنائهم، وسبل عيشهم يمكن أن تتعطل بشدة. ويؤثر تنفيذ هذا التوجيه بحوالي ٠٠٠ ٥٦ من اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في المناطق الحضرية في كينيا.

٢٤ - وقدّمت منظمة غير حكومية تعمل من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين، بالاشتراك مع سبعة لاجئين التماسا إلى المحكمة العليا في كينيا لتبدي رأيها في مشروعيّة التوجيه. وأصدرت المحكمة العليا أمرا قضائيا بوقف تنفيذ هذا التوجيه مؤقتا ريثما يتم عقد جلسة

استماع كاملة. وبينما تواصل الحكومة تعليق استقبال وتسجيل طالبي اللجوء في المناطق الحضرية، فإنها لم تطبق أي عنصر آخر من التوجيه، وبخاصة إعادة التوطين. وقررت المحكمة في ما بعد أن التوجيه غير دستوري.

٢٥ - واستمرت عملية إعادة توطين المشرّدين جرّاء أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٧، والتعويض عليهم، مما خفّض عدد المشردين داخليا المقيمين في المخيمات إلى أقل من ٠٠٠ ٣٠ شخص بحلول أيار/مايو ٢٠١٣، بحسب تقديرات الحكومة. وظلّت جماعات حقوق الإنسان تشعر بالقلق إزاء حالة ما يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٣١٤ من المشرّدين الذين استقروا في المجتمعات المحلية خارج مخيمات المشرّدين داخليا. وتشرّد مؤخرا ما يقدّر عددهم بـ ٠٠٠ ١٢٣ شخص نتيجة الصراع بين الجماعات العرقية على الحصول على الموارد، وأعمال العنف العديدة التي حدثت في الفترة التي سبقت الانتخابات الوطنية في آذار/مارس ٢٠١٣.

أوغندا

٢٦ - خلال عام ٢٠١٢، استقبلت أوغندا حوالي ٠٠٠ ٥٦ لاجئ من الفارّين من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم التعرّف على حوالي ٠٠٠ ٣٣ لاجئ منهم على أساس ظاهر الحال ونُقلوا إلى مستوطنات اللاجئين؛ ومن تبقى منهم ظلوا في المنطقة الحدودية أو عادوا إلى شمال كيفو. وقد أُعيد ترميم مستوطنة روامونجا التي استضافت اللاجئين الروانديين لغاية أواخر التسعينات من القرن الماضي، لإيواء الوافدين الجدد. وحصل اللاجئون على قطعة أرض لإقامة مآوى لهم وللزراعة.

٢٧ - ووصل إلى أوغندا من جنوب السودان في عام ٢٠١٢ عدد من طالبي اللجوء أقل نسبيا من عددهم في عام ٢٠١٣. ففي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣، كان العدد السنوي قد تضاعف بالفعل ليصل إلى ما يزيد عن ٥٠٠ ٦ وافد. وغالبية الوافدين فرّوا من أعمال العنف في ولاية جونقلي. وتشترط أوغندا تحديد وضع اللاجئ، وبحلول منتصف عام ٢٠١٣ تم منح صفة لاجئ لما يزيد عن ٥٠٠ ٤ وافد جديد من مواطني جنوب السودان.

باء - وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى

٢٨ - بالرغم من تصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما تسبب في فرار حوالي ٠٠٠ ٩٠ شخص إلى البلدان المجاورة، شهدت منطقة وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات

الكبرى انخفاضا صافيا في عدد اللاجئين يقارب ٠٠٠ ١٥٥ في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١. ويعزى ذلك الانخفاض إلى إعادة الكونغوليين المقيمين في جمهورية الكونغو إلى وطنهم [جمهورية الكونغو الديمقراطية]، وعودة اللاجئين البوروندیين السابقين من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بلدهم، وعودة اللاجئين الأنغوليين والروانديين بأعداد أقل من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدانهم.

تشاد

٢٩ - ظلت تشاد إحدى البلدان الرئيسية التي تستضيف اللاجئين في أفريقيا، حيث سجلت وصول ما يقرب من ٠٠٠ ٣٧٤ لاجئ إليها لغاية عام ٢٠١٢، جاء معظمهم من منطقة دارفور في السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي عام ٢٠١٣، استقبلت تشاد حوالي ٠٠٠ ٨ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى وما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠ لاجئ من وسط دارفور.

٣٠ - وبينما عاد حوالي ٠٠٠ ٨٣ من المشرّدين داخليا إلى مناطقهم الأصلية في شرق تشاد، منذ عام ٢٠٠٨، كان هناك ٠٠٠ ٩٠ من المشرّدين داخليا يعيشون في المخيمات بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وأعرب العديد من المشردين داخليا عن تفضيلهم الاندماج محليا بدلا من العودة إلى مناطقهم الأصلية. وقد تفاقمت الحالة الإنسانية في تشاد جرّاء أزمة الغذاء في منطقة الساحل والفيضانات الغزيرة خلال موسم الأمطار. وفي عام ٢٠١٢، أُعتبر حوالي ٣,٦ ملايين نسمة في تشاد في عداد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٣١ - تدهورت الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل حاد في أعقاب الهجوم الذي شنّته قوات سيليكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتغيير الحكومة بشكل غير دستوري في آذار/مارس ٢٠١٣، اللذين أثارا على حد سواء اضطراباتٍ وتشريدٍ على نطاق واسع في سائر أرجاء البلد. وورد العديد من التقارير التي تفيد بوقوع اعتداءات على المدنيين، وتجنيد الأطفال، والإعدام بإجراءات موجزة، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، فضلا عن نهب وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، شمل المنظمات الإنسانية. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، وصل عدد المشردين داخليا إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠٠ شخص، وفَرَّ حوالي ٤٠٠ ٦٠ شخص إلى البلدان المجاورة: تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون والكونغو.

٣٢ - وفي البلدان المجاورة، استضافت اللاجئين في البداية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية. وبالنظر لاحتمال تسلّل عناصر مسلحة من جمهورية أفريقيا الوسطى، أُنشئت مخيمات اللاجئين بعيدا عن الحدود، وتم نقل اللاجئين إلى تلك المخيمات على أساس طوعي.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٣ - تميّزت الحالة بجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات إنسانية متعددة ومعقّدة. واستقبلت أوغندا وبوروندي ورواندا أعدادا كبيرة من اللاجئين الفارين من النزاع، ومن انتهاكات حقوق الإنسان في الجزء الشرقي من البلد. وتواصل استخدام العنف الجنسي والعنف الجنساني كسلاح في الحرب لإخضاع السكان وتخويفهم، مما أدى إلى تزايد عدد المشردين داخليا المعرضين بشكل خاص لهذا النوع من العنف.

٣٤ - وقد وجد ما يزيد عن ٠٠٠ ٤٢ لاجئ فرّوا من جمهورية أفريقيا الوسطى ملجأ لهم في مقاطعتي إكواتور وأورينتال حيث أُقيمت فيهما مخيمات جديدة للاجئين. واختار ما يقرب من ٣٠ في المائة من الوافدين البقاء في المجتمعات المحلية المضيفة. وعاد نحو ٠٠٠ ٨٧ لاجئ كونغولي إلى الكونغو.

٣٥ - وما زال استمرار القتال وانعدام الأمن السبب الكامن وراء التشرّد في البلد، مما رفع العدد الإجمالي للمشردين داخليا إلى ٢,٧ مليون مشرّد لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالمقارنة مع ١,٧ مليون مشرّد في بداية عام ٢٠١٢. وكانت كيفو الشمالية والجنوبية، ومانييما وكاتانغا أكثر المناطق تضررا بسبب تصاعد وتيرة الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، بما فيها حركة ”٢٣ آذار/مارس M23“، ومختلف جماعات الماي ماي. وظلّ حوالي ٠٠٠ ٤٤٠ شخص في عداد المشردين بسبب الهجمات التي يشنّها ”جيش الرب للمقاومة“، ومعظمها في مقاطعة أورينتال.

جمهورية تنزانيا المتحدة

٣٦ - قدمت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي، الدعم لعودة حوالي ٠٠٠ ٣٥ من اللاجئين البوروندين سابقا، من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بلدهم. واستمر تقديم الدعم لإعادة إدماجهم، في عام ٢٠١٣. وظلت عملية الإدماج متوقفة بالنسبة لما يزيد عن ٠٠٠ ١٦٢ لاجئ بوروندي المتجنسين في جمهورية تنزانيا المتحدة، مما وضعهم في حالة ارتباك من النواحي القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وفي عام ٢٠١٢، استأنفت الحكومة

التزانية عملية التجنيس لحوالي ٢ ٠٠٠ لاجئ صومالي مقيمين في مستوطنة تشوغو، التي كانت قد توقفت منذ عام ٢٠١١.

٣٧ - وتواصل جمهورية تنزانيا المتحدة استضافة نحو ٦٧ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - غرب أفريقيا

٣٨ - في حين تحظى الأزمة في مالي والجفاف في منطقة الساحل بالاهتمام الدولي، حصلت تطورات إيجابية في المنطقة، شملت إيجاد حلول دائمة لمجموعة كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا. وبحلول منتصف عام ٢٠١٣، عاد حوالي ٨٢ ٠٠٠ لاجئ إلى كوت ديفوار التي كانوا قد نزحوا منها بسبب أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات التي جرت فيها في عام ٢٠١٠. كما عاد العديد من المشردين داخليا إلى ديارهم، ولكن تبين للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا أن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة في العديد من مناطق العائدين، بما في ذلك افتقارها للمساكن والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش، فضلا عن مخاوف بشأن الأمن.

٣٩ - وتواصلت الجهود الرامية للحد من العدد الكبير للأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية في كوت ديفوار. ويشمل هذا العدد، بحسب تقديرات الحكومة، حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ حفيد للمهاجرين الذين استقروا في البلد دون تثبيت جنسيتهم و ٣٠٠ ٠٠٠ طفل لم تثبت الجنسية لهم عن الولادة بموجب القانون الإيفواري. وفي عام ٢٠١٢، قُدِّمت المساعدة لـ ٥٥ ٠٠٠ شخص للتأكد من جنسيتهم من خلال مشروع مشترك بين الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية اللاجئين واليونيسيف.

الحالة في مالي

٤٠ - بحلول منتصف عام ٢٠١٣، تشرد ما يزيد عن ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة من مواطني مالي داخليا بسبب أعمال العنف التي قامت بها جماعات مسلحة، وانعدام الأمن، مما فرض أيضا قيودا على العمليات الإنسانية. وفرَّ حوالي ١٧٥ ٠٠٠ شخص إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. ونظرا لثبات عدد الوافدين الجدد، ازدادت الجهود المبذولة في مجالات الصحة والتغذية، والأمن الغذائي، والمأوى، والمياه، والصرف الصحي، وبناء القدرة على التكيف لمواجهة حالات الجفاف المتكررة.

٤١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أَذِن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد أُنيطت بالبعثة مهمة دعم عملية الإصلاح

السياسي، بالإضافة إلى تهيئة بيئة أمنية تساعد على توفير المساعدة الإنسانية وعودة النازحين. وأكد المجلس أن توفير المساعدة ينبغي أن يتم بقيادة مدنية ووفقا للمبادئ الإنسانية.

نيجيريا

٤٢ - في أيار/مايو ٢٠١٣، أُعلنت حالة الطوارئ في ثلاث ولايات في شمال شرق نيجيريا في محاولة للحد من الهجمات العنيفة على نحو متزايد التي تشنها جماعة بوكو حرام. وبالنظر لعدم إمكانية وصول الوكالات الإنسانية إلى تلك المناطق، بات من الصعب تقدير عدد الأشخاص الذين شُرِّدوا داخليا بسبب العنف. وقد تبين لبعثات التقييم المشتركة بين الوكالات الموجودة في البلدان المجاورة أن حوالي ٧٠٠ ١٠ نيجيري، بحلول منتصف عام ٢٠١٣، كانوا قد فرّوا من البلد إلى الكاميرون (٠٠٠ ٨ لاجئ)، وإلى النيجر (٧٠٠ ٢ لاجئ). وتم تسجيل جميع اللاجئين وتقديم المساعدة إليهم، واتخذ البلدان كلاهما الاستعدادات اللازمة لاستقبال الوافدين باستمرار إليهما. وبالإضافة إلى ذلك، غادر نحو ٥٠٠ ٣ من مواطني النيجر نيجيريا عائدين إلى بلدهم الأصلي.

دال - الجنوب الأفريقي

٤٣ - تأثرت جميع بلدان المنطقة بالهجرة المختلطة من حيث بلد المنشأ أو العبور أو المقصد. وعلى الرغم من عدم وجود بيانات موثوقة عن الهجرة غير النظامية، فإن الأدلة المتداولة تشير إلى زيادة وتيرة تحركات المهاجرين، وأعمال تهريب المهاجرين غير الموثقين والاتجار بهم.

٤٤ - وأدت التدابير الأكثر صرامة لمراقبة الحدود، وتطبيق مبدأ ”أول بلد آمن“، وتزايد معدلات رفض طلبات اللجوء في المنطقة، إلى إثارة المخاوف من أن الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية قد لا يكون لديهم سبيل للوصول إلى منطقة آمنة أو للاستفادة من إجراءات اللجوء. وتزداد أيضا القيود المفروضة على حرية التنقل خارج المخيمات.

٤٥ - وفي عام ٢٠١٢، تلقت جنوب أفريقيا عددا من طلبات اللجوء إليها يُعد ثالث أكبر عدد من تلك الطلبات في جميع أنحاء العالم، حيث تلقت نحو ٥٠٠ ٦١ طلب جديد للجوء، وهو عدد يقل بنسبة ٤٢ في المائة عن الطلبات المقدمة في عام ٢٠١١. وعلى غرار السنوات السابقة، ورد أكبر عدد من طلبات اللجوء من مواطني زمبابوي.

ثالثا – الاستجابة الإنسانية والتعاون بين الوكالات

ألف – تعزيز الحماية

٤٦ – كانت استجابة حكومات وشعوب أفريقيا لكثير من حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين مثالية. ففي جميع الحالات، تم الاعتراف باللاجئين الوافدين على أساس ظاهر الحال. وبالنسبة لكثير من اللاجئين الماليين الفارّين من بوركينا فاسو والنيجر، واللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى القادمين إلى الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت المجتمعات المحلية الملاذ الأول المُضيف لهم، مما أنقذ العديد من الأرواح بينما تتم تعبئة المساعدة الدولية لهم.

٤٧ – وأفضت الزيادة في عمليات تهريب الإثيوبيين والإريتريين والسودانيين والصوماليين في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، والاتجار بهم وإيذائهم إلى قيام منظمات الأمم المتحدة والحكومات وغيرهما من الشركاء بإعداد استراتيجية للمنع والاستجابة على الصعيد الإقليمي. وتم أيضا تصميم استراتيجيات وطنية لمكافحة هذه الظاهرة.

٤٨ – واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الوطنية لحماية اللاجئين. فقد تم تدريب المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم ضباط الشرطة، وحراس الحدود والمسؤولون المحليون العاملون في المناطق الحدودية، على القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان، وذلك في محاولة لتعزيز السياسات والنظم التي تراعي حماية المهاجرين.

٤٩ – وقد اعتمدت جمهورية جنوب السودان في تموز/يوليه ٢٠١٢، قانونا يتعلق باللاجئين يوفر الإطار السياسي والقانوني الضروري لإدارة شؤون اللاجئين. وأنشأت الحكومة لجنة لشؤون اللاجئين تتولى المسؤولية عن ضمان الاستجابة الملائمة وفي الوقت المناسب لاحتياجات اللاجئين، وضمان الطابع المدني للجوء.

٥٠ – وتعكف بلدان أخرى في المنطقة، ومنها أنغولا وتوغو وزامبيا والسنغال ومالاوي على مراجعة تشريعاتها وسياساتها الوطنية الخاصة باللجوء.

التسجيل والتوثيق

٥١ – لا يزال التسجيل والتوثيق أداتين رئيسيتين لتوفير الحماية، ولا سيما في حالات الطوارئ. وواجهت مفوضية شؤون اللاجئين، في عملية مالي، تحديات في تسجيل وتوثيق عدد اللاجئين الرحّل. واقتضى الأمر مراجعة أرقام التسجيل الأولية وتكييف سبل إيصال المساعدة.

٥٢ - وتم تسجيل حالات الطوارئ في إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا والكونغو والنيجر. وبحلول أوائل عام ٢٠١٣، أتاح التسجيل الأكثر تفصيلا إمكانية إجراء تقييم أفضل للاحتياجات الإفرادية.

٥٣ - وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين تدريب المسؤولين الحكوميين على معايير التسجيل وتقديم الخبرة التقنية والدعم المادي. ففي السودان، أُطلق مشروع السجل المدني الذي يشمل اللاجئين وطالبي اللجوء. وفي إثيوبيا، بدأت الحكومة بإصدار بطاقات هوية للاجئين المقيمين في المناطق الحضرية، وتزويدهم بدليل يثبت إقامتهم القانونية في البلد. وتم توسيع نطاق هذا المشروع الآن ليشمل اللاجئين المقيمين في المخيمات. وحصل اللاجئون في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وسيراليون على بطاقات هوية أيضا. وفي مستوطنات اللاجئين في زامبيا، تم الاضطلاع بحملات متنقلة لتسجيل المواليد، كما تم في مخيم اللاجئين في كاكوما في كينيا تسجيل ٨٠ في المائة من المواليد.

٥٤ - وأكد المؤتمر الثاني للوزراء الأفارقة المسؤولين عن السجلات المدنية، الذي عُقد في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٢، على ضرورة تسجيل جميع الأشخاص في السجل المدني بصرف النظر عن الجنسية والوضع القانوني. وقام بتنظيم هذا المؤتمر مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.

تعزيز حقوق الإنسان للمشردين داخليا

٥٥ - كان بدء نفاذ اتفاقية كمبالا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مَعلَماً رئيسيا، حيث تعزز الاتفاقية وترسخ المعايير الدولية الرئيسية للحماية ولحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨ المتعلقة بالتشرد الداخلي. وتؤكد الاتفاقية المسؤولية الأساسية للدول عن توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخليا الموجودين في أراضيها أو الخاضعين لسلطانها القضائي، وتشجع على اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي لمنع التشرد الداخلي، وعلى معالجة أسبابه الجذرية، وتدعو الدول إلى ضمان حماية المشردين داخليا وتقديم المساعدة إليهم. وقد وقّعت الاتفاقية ٣٩ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها ٥٤ دولة، وصدّقت عليها ١٩ دولة من تلك الدول.

٥٦ - والبلدان التي لديها أكبر عدد من المشردين داخليا في أفريقيا، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢,٧ مليون)، والسودان (٢,٣ مليون) والصومال (١,١ مليون). ولقد عانى الكثير منهم التشرد عدة مرات. وشهد جنوب السودان، والسودان والكونغو وكينيا ومالي

ونيجيريا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حركات تشرد داخلي جديدة وبأعداد كبيرة بسبب النزاعات الدائرة و/أو العنف الطائفي.

٥٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اعتمدت حكومة كينيا سياسة وطنية بشأن الوقاية من التشرد الداخلي وحماية ومساعدة المشردين داخليا. وقد استُكملت هذه السياسة بقانون يرسي إطارا مؤسسيا يتعلق بالوقاية من التشرد الداخلي وحماية ومساعدة المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المتأثرة.

انعدام الجنسية

٥٨ - شهدت القارة الأفريقية عددا من التطورات في مجال انعدام الجنسية. فبالرغم من إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات الـ ٤٧[٣] التي اعتمدتها ٢٢ دولة أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لمنع وتقليل حالات انعدام الجنسية، وتحديد وحماية الأشخاص عديمي الجنسية، ما زال تنفيذ التعهدات يشكل تحديا بصفة عامة. وقد أوفت السنغال بتعهدها باعتماد قانون جديد للجنسية يمنح الرجال والنساء المساواة الكاملة في المسائل المتعلقة بالجنسية. ونفذت بوروندي تعهدها بتحديد الأشخاص عديمي الجنسية بواسطة عملية تسجيل. وأدت تلك العملية إلى الحصول على معلومات تفصيلية عن عدد الأشخاص ذوي الأصل العُماني، وعن حالة حمايتهم، وحصلوا بالتالي على بطاقة إقامة مؤقتة قابلة للتجديد. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، انضمت بوركينا فاسو إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية. وقد اتخذ العديد من الدول التي تعهدت بالانضمام إلى إحدى اتفاقيتي انعدام الجنسية أو كلتيهما، خطوات على الصعيد الداخلي للانضمام، غير أنها لم تستكمل بعد الإجراءات ذات الصلة.

٥٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عقد الاتحاد الأفريقي ندوة حول المواطَنَة لاستكشاف العلاقة بين انعدام الجنسية والصراع. واشتملت التوصيات التي اتخذتها الندوة على ضرورة إصلاح قوانين الجنسية والتشريعات ذات الصلة بهدف منع حالات انعدام الجنسية؛ وأهمية الانضمام لاتفاقيتي انعدام الجنسية، وصياغة صك إقليمي بشأن الجنسية. وأعقب الندوة اعتماد اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارا بشأن انعدام الجنسية والحق في الجنسية.

(٣) تشير هذه العبارة إلى التعهدات التي اعتمدت في المناسبة الحكومية الدولية التي عقدت على المستوى الوزاري للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في جنيف، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإبرام الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، والذكرى السنوية الخمسين لإبرام اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ (انظر www.unhcr.org/ministerial).

٦٠ - وهناك اعتراف متزايد من جانب الدول بأن انعدام الجنسية يمكن منعه من خلال وضع ضمانات كافية في صلب قانون الجنسية. ويتضمن الدستور الجديد لزمبابوي المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ عددا من الأحكام المتعلقة بمنح الجنسية للّقطاء وضمانات في حالة الحرمان من الجنسية سيكون لها أثر إيجابي على تقليل ومنع حالات انعدام الجنسية.

أمن الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وسلامة الموظفين

٦١ - سادت في العديد من العمليات الإنسانية في أفريقيا أوضاع أمنية صعبة، بما في ذلك العمليات الجارية في المقاطعات الشرقية والجنوبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وجنوب السودان، والسودان. وفي شمال مالي، تم إيصال المساعدات الغذائية التي تشتد الحاجة إليها، بواسطة المنظمات غير الحكومية الشريكة نظرا لأن الحالة الأمنية المشدّدة حالت دون إرساء وجود للأمم المتحدة هناك. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، يعمل برنامج الأغذية العالمي وغيره من منظمات الأمم المتحدة على إعادة إرساء وجود له في الشمال.

٦٢ - وفي مخيمات داداب للاجئين في كينيا، تعطّلت الخدمات فيها في عدة مناسبات بسبب الهجمات التي أسفرت عن وقوع وفيات وإصابات في صفوف اللاجئين، وأفراد إنفاذ القانون والعاملين في المجال الإنساني. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، أدّى نشوء تحالفات جديدة بين المتمردين، وسيطرتهم على المدن والمناطق الاستراتيجية، إلى عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إليهما، بشكل خطير. وفي السودان، ظلت القيود الأمنية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، والقيود على سبل الوصول التي تفرضها الحكومة، تشكل تحديا طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وفي جنوب أفريقيا، ما زال الأجانب يتعرضون لحوادث العنف المتصلة بكره الأجانب، مما يؤثر على طالبي اللجوء واللاجئين، وبخاصة أصحاب المحلات الصوماليين والزمبابويين.

٦٣ - ووفقاً للبيانات المتعلقة بأمن عمال الإغاثة، قُتِل أو أُصيب أو اختُطف، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٩٧ من العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم ٣٤ من موظفي الأمم المتحدة.

منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له

٦٤ - ما زال العنف الجنسي والجنساني سمة مميزة للعديد من الصراعات المسلحة في أفريقيا. وتشمل العوامل المسبّبة له انعدام الأمن، وعدم وجود لسلطات الدولة، وإن وجدت فهي محددة، وعدم المساواة بين الجنسين، والفقر المدقع، والافتقار إلى التعليم، والممارسات التقليدية الضارة. والقضية الأساسية الرئيسية التي لا يزال يتعين التصدي لها، بالإضافة إلى

تعزيز فرص الحصول على الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية للناجين من العنف الجنسي والجنساني، هي انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب.

٦٥ - وأبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن حدوث ٦٠٠ ١١ حالة اغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٢. وكانت نسبة ٩٩ في المائة من الضحايا من المدنيين، ذكورا وإناثا، وكان أكثر من نصفهم من الأطفال. وينتمي عشرون في المائة من مرتكبي تلك الأفعال إلى جماعات الميليشيات المسلحة المختلفة، وأُبلغ عن نسبة مماثلة ارتكبها أفراد من القوات المسلحة والشرطة الوطنية للبلد. ونُسب ٥٦ في المائة من حوادث العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها للمدنيين و ١٠ في المائة لأفراد الأسرة. ونُفِّذت أنشطة في إطار الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهدف إلى منع العنف الجنسي والجنساني وتحسين الاستجابة للضحايا. واشتملت هذه الأنشطة على إنشاء شبكات شبابية مجتمعية ولجان لمراقبة الأحياء السكنية؛ وحملات للتوعية من خلال الألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية؛ وبرامج عن الأبوة الجيدة؛ وتوفير بدائل عن طاقة الحطب؛ وأنشطة مُدِّرة للدخل؛ وإنشاء محاكم نظامية متنقلة. غير أن سبل الوصول المحدودة للعدالة التي تفضي إلى انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع لا تزال تُشكل العقبة الحاسمة في معالجة العنف الجنسي والجنساني. ففي كيفو الجنوبية، على سبيل المثال، لم يصل إلى علم نظام العدالة سوى ٢ في المائة من حالات العنف الجنسي المبلغ عنها.

٦٦ - وأَبلغ اللاجئون الفارّون من العنف في شمال مالي عن حدوث نسبة عالية من العنف الجنسي والجنساني، تشمل اختطاف ”العرائس الأطفال“ اللواتي لا يزيد عمر بعضهن عن تسع سنوات، من قِبَل الميليشيات. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة المرأة)، بتوثيق الحالات التي وقعت في منطقتي غاو وميناكا، حيث أُنشئت خدمات لرعاية الناجيات من العنف الجنسي والجنساني في شمال مالي. وأُتيحت خدمات مماثلة في منطقتي موبتي وباماكو اللتين تستضيفان أعداداً كبيرة من المشردين داخليا. ونظّمت هيئة المرأة أيضا حلقات عمل عن حقوق المرأة والفتيات لفائدة حوالي ٠٠٠ ٢٠ من أفراد القوات المسلحة، قبل نشرهم.

٦٧ - وأَبلغ عدد متزايد من اللاجئين وطالبي اللجوء المقيمين في المناطق الحضرية عن حوادث العنف الجنسي والجنساني. ففي جنوب أفريقيا، أُبلغ عن حدوث ما يزيد عن ٣٠٠ حالة من العنف الجنسي والجنساني في المناطق الحضرية في عام ٢٠١٢. وربما كان العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير نظرا إلى أن كثيرا من المتضررات لا يبلغن عن الحوادث

خوفا من وصمة العار أو الانتقام، أو لعدم وجود معلومات بشأن المشورة والخدمات الصحية والقانونية المتاحة.

باء – إيصال المساعدات

الغذاء والتغذية

٦٨ – تسبّبت ثلاث حالات متعاقبة من الجفاف، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في منطقة الساحل، مما أثّر في حياة الملايين من الناس. وما زالت معدلات سوء التغذية الحاد والعام مرتفعة إلى حد غير مقبول في العديد من العمليات الخاصة باللاجئين، بما فيها العمليات التي تنفذ في بوركينا فاسو وجنوب السودان والنيجر. ففي النيجر، على سبيل المثال، تبيَّن من استقصاء بشأن التغذية أجرته اليونيسيف في آب/أغسطس ٢٠١٢ أن معدلات سوء التغذية الحاد والعام في ثلاثة مخيمات للاجئين تفوق إلى حدٍّ ينذر بالخطر عتبة الطوارئ المحددة بنسبة ١٥ في المائة. وفي مخيم مانغيز، بلغ معدل سوء التغذية الحاد والعام الذي تم تسجيله نسبة ٢١,٢ في المائة. وفي أَبالا، بلغ معدل سوء التغذية الحاد والعام نسبة قدرها ١٨,٧ في المائة، وبلغ في تاباريباري ١٥,٥ في المائة. ولمعالجة هذه المشكلة، تم تنفيذ عدة برامج من بينها برنامج توفير الطعام المطبوخ لجميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنتين. وقد تكلّلت هذه الجهود بالنجاح وأدّت، رغم استمرار تدفق اللاجئين الذين يعانون من سوء التغذية القادمين من مالي، إلى تخفيض معدلات سوء التغذية الحاد والعام إلى نسبة ٦,٩ في المائة في مانغيز، و ١١,٧ في المائة في أبالا، و ٦,٦ في المائة في تاباريباري، بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٦٩ – واستقرت معدلات سوء التغذية في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا وكينيا، التي وصل إليها معظم اللاجئين الصوماليين في عام ٢٠١١. وسُجِّلت معدلات مرتفعة لسوء التغذية في مخيمي دولوّ أدو وأفار حيث تراوحت معدلات سوء التغذية الحاد والوخيم بين ١٠ و ١٨ في المائة في عام ٢٠١١. وبحلول عام ٢٠١٣، انخفضت معدلات سوء التغذية الحاد والعام إلى ١٨ في المائة، ومعدلات سوء التغذية الحاد والوخيم إلى ١٠ في المائة.

٧٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج الأغذية العالمي، على الرغم من شحّ الموارد والصعوبات الأمنية واللوجستية، تقديم المساعدات الغذائية في حالات التشرد التي تنطوي على أكثر من ٠٠٠ ٥ لاجئ، وكذلك في العديد من الحالات التي تشمل الأشخاص المشردين داخليا. وباشر برنامج الأغذية العالمي العمل بنظام النّقد والقسائم في العديد من العمليات عوضاً عن المساعدات الغذائية العينية التقليدية. وأجرت مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي دراسات جدوى في بوركينا فاسو وبوروندي

وزمبابوي وملاوي وموزامبيق والنيجر. وقد بدأت بوروندي والنيجر بالفعل استخدام القسائم في مخيمات اللاجئين، ومن المتوقع الانتقال إلى نظام النقد والقسائم في بلدان أخرى في عام ٢٠١٣.

٧١ - وأُجريت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دراسة في ثمانية بلدان عن الآثار المترتبة على التحويلات القائمة على نظام النّقد والقسائم في نوع الجنس والحماية. وقد خَلُصت إلى نتيجة مفادها أن مخاطر الحماية المتصلة بنوع الجنس غير ناشئة مباشرة عن نظام النقد والقسائم، لكن معالجة تلك المشاكل ينبغي أن تكون رغم ذلك جزءاً لا يتجزأ من تصميم البرنامج. وأشار المستفيدون إلى أن نظام النقد والقسائم يشعرهم بقدر أكبر من الكرامة مقارنة بالمساعدات لأنه يمكّنهم من الاختيار في الحالات التي لا يملكون فيها، من نواحٍ أخرى، إلا قدرا قليلا من السيطرة.

الصحة العامة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٢ - لا يزال توفير استجابة كافية وفي الوقت المناسب في مجال الصحة العامة ومنع تفشي الأمراض السارية في حالات الطوارئ، أحد المجالات البرنامجية الحرجة. وتم للمرة الأولى إجراء حملة تطعيم ضد الكوليرا عن طريق الفم، استهدفت تطعيم ١٦٠ ٠٠٠ شخص في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المحلية المحيطة بها، على حد سواء، وفي ولاية أعالي النيل في جنوب السودان. وقد استلزم تفشي مرض التهاب الكبد من الفئة (E) في جنوب السودان وفي مخيمات اللاجئين في داداب تدخلا كبيرا في مجالات الصحة العامة المجتمعية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة. وحيث إنه لا يوجد لقاح فعّال أو علاج ناجع لمرض التهاب الكبد من الفئة (E)، فمن الضروري توفير مياه الشرب المأمونة وتحسين النظافة.

٧٣ - ولا يزال ضمان استفادة اللاجئين من البرامج الوطنية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية أحد مجالات التركيز الرئيسية. وبحلول نهاية عام ٢٠١٢، ظلّت استفادة اللاجئين الموجودين في المناطق التي يوجد فيها العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، بحدود ٩٣ في المائة، وهي نسبة تعادل مستوى استفادة سكان المناطق المحيطة بالمخيمات من العلاج. وقد لوحظت تحسينات كبيرة في مستوى حصول المرأة على العلاج اللازم لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، في بوروندي (من ٤٣ في المائة إلى ٩٨ في المائة في عام ٢٠١٢)، وفي أوغندا (من ٥٦ في المائة إلى ٩٣ في المائة، في عام ٢٠١٢).

٧٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والجهات المشتركة في رعايته وهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة

للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، الدعم لبرامج التوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ التدريب للموظفين الطبيين؛ والعلاج للاجئين والمشردين داخليا وبعض العائدين، في كل من بوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبريا. وفي جنوب السودان، نظَّم فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، إدراكا منه لضرورة إدماج مسألة فيروس المناعة البشرية في صلب برامج الاستجابة في حالات الطوارئ، مجموعة من مبادرات التدريب لفائدة السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، في المناطق المعرضة بكثرة للأزمات. وفي الجنوب الأفريقي، قامت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع عملية ”حوار الهجرة في الجنوب الأفريقي“ بإجراء دراسة عن المخاطر المتعلقة بالصحة في تدفقات الهجرة المختلطة من المناطق دون الإقليمية، بهدف إطلاع الحكومات وتمكينها من اتخاذ الإجراءات الملائمة بشأن صحة المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

التعليم

٧٥ - يظل التعليم في بيئة آمنة أداة رئيسية لحماية الأطفال تساهم في الوقاية من التجنيد القسري، والاستغلال والزواج القسري. ويُعتبر توفير حيّزات ملائمة للأطفال، وتنظيم أنشطة للأطفال الذين هم في سن الدراسة جزءان أساسيان من الاستجابة لحالات الطوارئ في أفريقيا.

٧٦ - وفي بوركينا فاسو، سُمح للأطفال اللاجئين من مالي بمتابعة المناهج الدراسية المحلية، واستفاد الأطفال اللاجئون وأطفال المجتمعات المحلية على حد سواء من تجديد وتوسيع المدارس المحلية. وأُطلقت في عام ٢٠١٢ مبادرة خاصة تهدف إلى توفير التعليم للأطفال اللاجئين يستفيد منها أكثر من ٠٠٠ ٨٨ من أطفال المدارس الابتدائية، وتجهيز الفصول الدراسية بالمقاعد واللوازم المدرسية. وتحسنت نوعية التعليم من خلال تدريب المعلمين الذين كان كثير منهم غير مؤهل للتدريس أساساً.

٧٧ - وواصل برنامج الأغذية العالمي برنامجَ التغذية المدرسية في أرجاء عديدة من أفريقيا، ويوفِّر هذا البرنامج شبكة أمان للأطفال وأسرهم، ولا سيما في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وفي سياق الأزمة في مالي، عززت برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ المواظبة على الحضور إلى المدارس وساعدت في الحدّ من معدلات سوء التغذية. وفي السودان، كان برنامج التغذية المدرسية بالغ الأهمية بالنسبة للأطفال المشردين داخلياً في دارفور.

فرص كسب الرزق

٧٨ - لا يزال توفير فرص لكسب الرزق والاعتماد على النفس للاجئين والمشردين داخلياً والعائدين أحد الأهداف الرئيسية للعديد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا.

٧٩ - وفي غرب أفريقيا، اضطلعت منظمة العمل الدولية ببرنامج للاندماج في المجتمع المحلي وكسب الرزق في ١٤ بلداً، اشتمل على أنشطة لفائدة نحو ٠٠٠ ٢٦ لاجئ موريتاني يقيمون منذ مدة طويلة في السنغال وفي منطقة كايس في مالي.

٨٠ - وتم تجريب نهج مبتكر في النيجر يستفيد منه عشرات الآلاف من اللاجئين الرحّل من مالي. فقد خصّصت السلطات منطقة محصورة حيث يستطيع اللاجئون ومواشيهم أن يواصلوا نمط حياتهم وسبل عيشهم البدوية. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، انتقلت إلى تلك المنطقة برفقة الرعاة القافلة الأولى المؤلفة من حوالي ٨٠٠ من الإبل والحمير والأبقار. وفي الوقت نفسه، تَواصَل توفير الخدمات الأساسية في مواقع اللاجئين، بما في ذلك توفير التعليم الأساسي.

٨١ - وفي السودان، عزز برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه أنشطة بناء القدرات على التكيف بهدف الحد من الاعتماد على المعونات الغذائية، وذلك من خلال مشاريع صغيرة تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة دخل الأسر المعيشية وتحفيز الأسواق المحلية في أبيي وولايات دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

٨٢ - وفي موزامبيق، وفي إطار الترتيبات المرنة التي اتخذها الحكومة بشأن حرية التنقل، صار بإمكان عدد متزايد من اللاجئين أن يستفيدوا من الأنشطة الاقتصادية، وأن يعتمدوا على أنفسهم.

جيم - إنهاء التشرد القسري

٨٣ - اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، انتهت صفة اللاجئ بالنسبة للاجئين الأنغوليين الذين فرّوا من بلدهم بسبب الصراعات التي جرت في الفترة بين عامي ١٩٦١ و ٢٠٠٢، وكذلك بالنسبة للاجئين الليبريين الذين فرّوا من بلدهم بسبب الحروب الأهلية التي دارت فيه في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و ٢٠٠٣. وقُدِّمت أيضا للدول توصيةٌ تدعوها إلى إنهاء صفة اللاجئ، اعتباراً من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالنسبة للاجئين الروانديين الذين فرّوا من بلدهم في الفترة بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٩٨. وفي حين تذّرع بعض البلدان بحالة إنهاء صفة اللاجئ بالنسبة للاجئين الروانديين، لم تكن عدة حكومات في وضع يُمكنّها

من القيام بذلك بحلول نهاية حزيران/يونيه بسبب مسائل قانونية وعقبات عملية محلية. ودَعَت تلك الحكومات إلى اتباع نهج متباين في تطبيق مختلف عناصر هذه التوصية.

٨٤ - وفي سبيل الوصول إلى إنهاء صفة اللاجئ، وُجدت حلول بالنسبة لأكبر عدد ممكن من اللاجئين والأنغوليين والليبريين والروانديين، إما في بلدهم الأصلي أو في بلد اللجوء. واختار نحو ٠٠٠ ٤٩ أنغولي العودة إلى وطنهم، وعاد منهم بالفعل حوالي ٠٠٠ ٢٠ لاجئ. واختار حوالي ٠٠٠ ٧٠ لاجئ الاندماج في المجتمع المحلي، ومعظمهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وأعلنت الأخيرة عن استعدادها لأن تُدمج محليا زهاء ٠٠٠ ١٠ من اللاجئين الأنغوليين سابقاً. وباشرت جمهورية الكونغو الديمقراطية بإصدار وثائق انتقالية تُفضي إلى إصدار تصاريح إقامة لجميع الأنغوليين الذين اختاروا البقاء في البلد بعد انتهاء وضعهم كلاجئين. والتزمت ناميبيا أيضا بإدماج حوالي ٠٠٠ ٢ أنغولي محلياً.

٨٥ - وعاد ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ لاجئ ليبري إلى بلدهم في عام ٢٠١٢، واختار ما يزيد عن ٠٠٠ ١٢ منهم الاندماج محلياً. ومما يُسهِّل الاندماج في المجتمعات المحلية في غرب أفريقيا بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص بحرية حركة الأشخاص وإقامتهم واستقرارهم، الذي يتيح للاجئين السابقين من رعايا المنطقة الإقليمية أن يقيموا وأن يعملوا في أي بلد عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٨٦ - وخلال عام ٢٠١٢، عاد حوالي ٠٠٠ ١١ لاجئ رواندي إلى بلدهم، وأُحرز تقدم في تحديد فرص الاندماج محلياً في العديد من البلدان المضيفة. ومن المتوقع أن يُسهّل القرار الذي اتخذته حكومة رواندا بإصدار جوازات سفر للاجئين الروانديين عملية الاندماج في المجتمع المحلي.

٨٧ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣ قُدِّم ما مجموعه ٦٥٠ ٢٣ طلبا إلى أستراليا وكندا والولايات المتحدة أساساً لإعادة توطين لاجئين من أفريقيا لديها. وبينما كانت الصومال في السنوات السابقة تمثل بلد المنشأ لأكبر عدد من اللاجئين الذين أُعيد توطينهم، فقد كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير بلد المنشأ لغالبية اللاجئين الذين قدّموا طلبات لإعادة التوطين (٤٣ في المائة). وتسبَّبت الشروط الأمنية الأكثر صرامة في بعض بلدان اللجوء، وبخاصة في كينيا، في انخفاض في عدد مقابلات إعادة التوطين الخاصة باللاجئين الصوماليين. وفي الوقت نفسه، أطلقت مفوضية شؤون اللاجئين استراتيجية شاملة لإيجاد حلول دائمة للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهدف إلى إعادة توطين زهاء ٠٠٠ ٥٠ لاجئ على مدى ثلاث سنوات.

دال – الشراكة والتعاون بين الوكالات

٨٨ – في عام ٢٠١٢، أيّدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الالتزامات الخمسة المتعلقة بالمساءلة أمام الناس/السكان المتضررين، وهي: تحسين القيادة، وتحسين الشفافية؛ والاستجابة لردود الفعل ومعالجة الشكاوى؛ وتشجيع المشاركة، وتعزيز التصميم والرصد والتقييم. ودعت اللجنة الدائمة جميع الأعضاء إلى إدماج تلك الالتزامات في سياساتها ومبادئها التوجيهية التشغيلية. كما انتهت اللجنة الدائمة من وضع إطار عمل تشغيلي بشأن تحسين المساءلة أمام الناس المتضررين في حالات الطوارئ.

٨٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية الذي استضافه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بنشر سبعةٍ من كبار الضباط المسؤولين عن الحماية إلى منظمات الأمم المتحدة المختلفة العاملة مع الناس المشردين في أفريقيا. ووفّر المشروع الخبرة في مجالات تخطيط وتنسيق وتنفيذ الاستجابة للحماية في بوروندي وجنوب أفريقيا والسودان والصومال وكينيا ومالي ونيجيريا. وتم تنسيق الاستجابة الدولية في حالات الطوارئ الخاصة بالتشرد الداخلي من خلال اتباع نهج عنقودي في إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وزمبابوي، والسودان، وكوت ديفوار، والصومال، ومالي، والنيجر.

٩٠ – وواصلت الأمم المتحدة تعزيز شراكاتها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وتعكف الأمم المتحدة في إطار شراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، على وضع قوائم تُستخدم في حالات الطوارئ، بالاقتران مع الشركاء الأفارقة، من أجل تعزيز شبكات المديرين في حالات الكوارث، ونشر أفرقة الاستجابة السريعة، وصرف أموال المساعدات الإنسانية، وتحسين إدارة المعلومات المتعلقة بالأزمة. وفي موزامبيق، واصلت مبادرة ”توحيد الأداء“ تهيئة بيئة مواتية لإقامة شراكة فعّالة فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة بهدف التصدي للتحديات التي تفرضها حركات الهجرة المختلطة. ولا تزال الشراكة طويلة الأمد بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تُشكل عنصراً رئيسياً في التصديق على اتفاقية كمبالا ودخولها حيز النفاذ.

٩١ – ما برح صندوق بناء السلام يقدم التمويل الضروري لـ ١٣ من البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. ويقدم الصندوق الدعم للتدخلات الأساسية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات وضمان استدامة الحلول في البلدان الخارجة من الصراعات.

٩٢ – ويقدم صندوق بناء السلام الدعم المباشر لعملية التسجيل في كوت ديفوار، التي تهدف إلى تأمين شهادات ميلاد لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طفل في المناطق المتضررة من النزاع،

ومنحهم فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. ومن خلال المساعدة في إدماج المشردين داخليا ودعم جهود حل النزاعات المحلية، يدعم الصندوق المشاريع التي تُنفذ في الصومال والتي تساهم في تخفيف حدة التوتر بين المجتمعات المحلية المضيفة والمشردين في بونتلاند.

٩٣ - وفي السودان، قدم الصندوق الدعم اللازم لسد النقص في عملية إعادة إدماج العائدين من المشردين داخليا، ولجهود بناء السلام في أبيي وولايتي جنوب كردفان والخرطوم. وعُقدت حلقات عمل شهرية عن إدارة الصراعات وحل النزاعات والمصالحة. ويراقب فريق من موظفي الحماية المدرَّبين، عن كثب، تحركات العائدين.

رابعا - الخلاصة والتوصيات

٩٤ - في جميع حالات الطوارئ تقريبا التي حدثت في أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبقت البلدان المجاورة حدودها مفتوحة أمام اللاجئين واحترمت مبدأ ”عدم الإعادة القسرية“، على الرغم مما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة. وفي الوقت نفسه، شهد بعض البلدان تصلبا في المواقف تجاه اللاجئين المقيمين فيها لمدة طويلة وتجاه الأشخاص الذين هم بحاجة للحماية الدولية الذين وقعوا في خضم تحركات الهجرة المختلطة. وإنني إذ أدرك مدى الضغط الذي يمكن أن يفرضه وجود أعداد كبيرة من اللاجئين على الموارد المحلية والوطنية، أدعو الدول الأفريقية إلى تجديد التزامها بكفالة تمكّن اللاجئين من التماس حق اللجوء والتمتع به ما داموا بحاجة إليه.

٩٥ - وبالرغم من التقدم المحرز في إيجاد حلول دائمة، مع عودة العديد من اللاجئين إلى ديارهم أو إدماجهم في المجتمع المحلي، فقد ارتفع عدد اللاجئين الجدد للسنة الثالثة على التوالي. كما أدى تعاقب حالات الطوارئ المعقدة إلى ارتفاع في عدد المشردين داخليا مقارنة بالسنوات السابقة. والتشرد يعرّض الناس لمزيد من أخطار العنف، بما في ذلك التجنيد القسري والعنف الجنسي والجنساني الذي غالبا ما يُستخدم كسلاح في الحرب. وإنني أدعو جميع الدول إلى الوفاء بمسؤولياتها الأساسية في توفير الحماية الفعالة للاجئين والمشردين داخليا التي تشمل المحافظة على الطابع الإنساني والمدني لمواقع التشرد، ووضع حد لإفلات مرتكبي أعمال العنف الجنسي من العقاب.

٩٦ - وأدعو جميع الحكومات والجهات العاملة في مجالات التنمية وبناء السلام والأنشطة الإنسانية إلى العمل معا على إيجاد حلول لملايين اللاجئين والمشردين داخليا في القارة. وينبغي

للدول أن تسمح بحرية التنقل وضمان الحصول، دون تمييز، على الخدمات العامة الأساسية، والوثائق القانونية والشخصية، والتعليم، والعمل المدر للدخل.

٩٧ - واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا ومساعدتهم هي صك قانوني أساسي. وأثني على الدول التي صدّقت بالفعل على الاتفاقية، مما أدى إلى دخولها حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وأحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التي لم تقم بعد بتوقيع هذا الصك والتصديق عليه، القيام بذلك. كما أشجع الدول الأعضاء التي صدّقت على الاتفاقية، على إدراجها بالكامل في صلب قوانينها المحلية. وأحث جميع الدول على وضع أطر عمل وطنية خاصة بالمشردين داخليا، لأنها يمكن أن تساعد على منع وإدارة وإيجاد حلول لجميع أنواع حالات التشرد الداخلي الناشئة عن النزاعات المسلحة، والعنف عامة، وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان.

٩٨ - وأشجع الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١، على النظر في ذلك. وأشجع الدول أيضا على العمل مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تحديد أعداد الأشخاص عديمي الجنسية والأشخاص المعرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية الموجودين في أراضيها، واستعراض تشريعاتها الوطنية بغية القضاء على الثغرات المحتمل أن تؤدي إلى حدوث حالات انعدام الجنسية أو استمرارها.

٩٩ - وينبغي لأطراف النزاعات، من الدول وغير الدول، أن تيسر وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين، وأن تكفل أمن العاملين في المجال الإنساني حتى يتسنى إيصال المعونات المحايدة بأمان، حتى في أثناء الأعمال القتالية الجارية. وهناك حاليا اثنا عشر بلدا فقط من البلدان الأفريقية أطرافا في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطة بها، وعشرة بلدان فقط من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وأشجع جميع الدول الأفريقية على التوقيع على الاتفاقية، وتصديقها وإنفاذها.

١٠٠ - وأخيرا، ينبغي للدول خارج أفريقيا أن تدعم مبادئ التعاون الدولي والتضامن وتقاسم المسؤوليات. وهذا يشمل كفالة توافر موارد كافية للمنظمات الإنسانية لتمكينها من تلبية احتياجات السكان المتضررين؛ وتقديم الدعم للبلدان في أعقاب الصراع من أجل تنفيذ استراتيجيات حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا، وإتاحة أماكن لإعادة التوطين.